ما الذي يحجب التراث الرقمي؟ عوائق أمام الإتاحة العادلة

بريجيت فيزينا، دي هاريس



الملخص:

يناقش المقال العوائق التي تحد من الوصول المنصف إلى التراث الثقافي الرقمي الواقع في الملك العام، في سياق مبادرة (TAROCH) للتراث المفتوح. ويعرض أمثلة على قيمة إتاحة المجموعات للبحث والإبداع، ثم يحلل ادعاءات الحقوق على النسخ الرقمية، والقيود التعاقدية، والحماية التقنية، والعلامات المائية، وضعف جودة الملفات، ورسوم الاستخدام. ويبرز أثر هذه الحواجز في الأشخاص ذوي الإعاقة والباحثين والمعلمين والمبدعين، وفي المجتمعات الأقل قدرة على تحمل التكاليف. كما يناقش التوازن بين استدامة المؤسسات ورسالتها العامة، ويدعو إلى نماذج تمويل وسياسات تدعم الانفتاح. ويخلص إلى أهمية التوافق الدولي لتقليل الحواجز وصون التنوع الثقافي وربط المجتمعات بتراثها، مع عرض المبادرة وفق سياق نشر المقال في 2025.

الكلمات المفتاحية: التراث الرقمي، الإتاحة العادلة، الملك العام، العوائق الرقمية، الثقافة المفتوحة

يفتتح هذا المقال سلسلة من ثلاثة أجزاء تسبق إطلاق بيان التراث المفتوح في أكتوبر 2025. وقد أعده تحالف (TAROCH) بقيادة المشاع الإبداعي، بمبادرة تعاونية مجتمعية تدعو إلى إنصاف الوصول إلى تراث الملك العام.

ويمثل قيمًا ومبادئ وتحديات مشتركة لأكثر من 60 منظمة ومؤسسة في 25 دولة، و13 شبكة عالمية تمثل جهات متعددة، ويحدد أولويات لتعزيز الانفتاح عالميًا.

تتناول السلسلة عوائق الوصول المنصف في البيئة الرقمية؛ ومعنى الانفتاح وفوائده من الإبداع إلى حقوق الإنسان؛ والبيان ومسعاه إلى إطار دولي برعاية اليونسكو. ودعا المصدر إلى إطلاقه يوم 14 أكتوبر 2025 الساعة 14 بالتوقيت العالمي، مع تسجيل مسبق.

في 2022 أعلن متحف التاريخ الطبيعي البريطاني أن العلماء طبقوا الرؤية الحاسوبية على أكثر من 125 ألف صورة رقمية لعينات فراشات تعود إلى مئات السنين، ووجدوا، وفق الخبر المنقول، أن السنوات الأشد حرارة تنتج حشرات أكبر. وأوضح المتحف أن المجموعات الرقمية المفتوحة تيسر استخدام العلماء حول العالم لها وتسرع البحث التعاوني.

كان مثيرًا لمناصري الانفتاح أن تساعد صور أُتيحت بـ (CC0) على فهم تغير المناخ ومعالجته. ويبين المثال قدرة فتح مجموعات المتاحف والأرشيفات والمكتبات وإعادة استخدامها من الجميع ولأي غرض على خدمة المجتمع، وتجسيد رسالتي صون التراث وتمكين استخدامه للمنفعة العامة.

لكن التجارب ليست كلها إيجابية. فقد عرض دوغلاس مكارثي وأندريا والاس في مؤتمر (Icepops2022) مثال رسم قدره 179 جنيهًا إسترلينيًا لتنزيل نسخة لوحة في الملك العام لويليام هوغارث، فتحولت الإتاحة إلى بوابة تتطلب الدفع.

وفي السنة نفسها، رفع متحف إيطالي دعوى على شركة الأحاجي الألمانية (Ravensburger) لاستخدام صور «الرجل الفيتروفي» لليوناردو دافنشي، الذي يعود إلى نحو 1490، دون إذن.

يبين التباين أهمية الوصول وإعادة الاستخدام للإبداع والابتكار والتقدم في مجالات تتجاوز الفن والثقافة أيضًا. لكن حواجز غير ضرورية تعوق ذلك: ادعاء حقوق غير صحيحة على النسخ، وأقفال تقنية، ورسوم باهظة، وغيرها. وتظل أجزاء من الذاكرة المشتركة بعيدة عن مجتمعاتها وعن الراغبين في التواصل عبرها.

تبنت مؤسسات رائدة، منها متحف التاريخ الطبيعي، ومتروبوليتان، وسميثسونيان، وريكس، سياسات وأدوات وتراخيص مفتوحة تتيح الوصول إلى الكائنات الرقمية وإعادة استخدامها، وتوضح فوائد المشاركة الواقعية. ومع نمو القدرات الرقمية وحسن النيات، يبقى ذلك صعبًا لأغلب المؤسسات؛ ويذكر الأصل أن نحو 1% فقط تتيح التراث إتاحة مفتوحة. وغياب إطار دولي واضح يجعل كثيرين غير واثقين مما يمكن فعله أو من نقطة البداية. وهذه الفجوة يستهدفها (TAROCH).

أسوار غير ضرورية حول الملك العام:

ينبغي أن يستطيع أي شخص الوصول إلى تراث الملك العام وإعادة استخدامه لأي غرض دون إذن حقوق تأليف. لكن حواجز قانونية وتقنية ومالية وجغرافية وغيرها تحيط به وتحد من انتفاع الأمناء والمستخدمين بإنصاف.

ادعاءات حقوق غير صحيحة:

قد تبني المؤسسات طبقة حقوق على النسخ الرقمية الأمينة، ثم تطبق تراخيص مقيدة أو مفتوحة لتقييد الاستخدام. ويذكر المقال مثال 2019 لإتاحة متحف نويْس في برلين مسحًا ثلاثي الأبعاد لتمثال نفرتيتي ذي الثلاثة آلاف عام بترخيص (CC BY-NC-SA)، بما يوحي، وفق نقد الكاتبتين، بحق تأليف غير قائم على هذه النسخة.

حصرية تشبه حقوق التأليف:

في بلدان معينة تُستخدم قوانين التراث لمنع استعمال متوافق مع حقوق التأليف، بطلب إذن وفرض رسم على تراث الملك العام. ويرى المقال أن ذلك قد يحقق عكس قصد حماية التراث وتنميته، وينبغي ألا يقيّد الاستخدام الإبداعي النافع اجتماعيًا.

قيود تعاقدية:

تفرض بعض المواقع شروط استخدام تمنع إعادة الاستعمال، وخاصة التجاري، حتى حيث تسمح به حالة العمل القانونية. وقد توهم هذه العقود المستخدم بوجود قيود تأليف لا تنطبق، فتقوض سلامة الملك العام.

عوائق تقنية:

تضاف إدارة الحقوق الرقمية وتدابير الحماية والعلامات المائية والدقة المنخفضة والصيغ غير الميسرة، فتحد من الاستخدام وتضر البحث والمشاركة الثقافية.

ويحيل المصدر إلى مثال من باكستان عن إتاحة مواد التراث المحلي بعلامات مائية لأرشيف السند، مما يقيّد إعادة الاستخدام والوصول إلى جمهور أوسع. كما تستعيد ميليسا تيراس في تعليق من 2014 فكرة أن إعلان الملك العام لا يكفي إذا لم تتوفر صورة واضحة بدقة 300 نقطة في البوصة، واقتصر المتاح على 72 نقطة في البوصة.

ضعف الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

كثيرًا ما لا تتوفر الملفات بصيغ تسمح بإنشاء نسخ ميسرة، بما يشمل إعاقات قراءة المطبوع. ويتأثر المكفوفون وضعاف البصر وذوو الإعاقات المعرفية والحركية بصورة غير متناسبة، ويُحرم الناس من إعداد نسخ تلائم احتياجات الجميع.

عوائق اقتصادية:

تتطلب الإتاحة موارد كبيرة، وتتعرض مؤسسات لضغط استثمار المجموعات لتعويض نقص التمويل. وقد تتجاوز رسوم الصورة مئات الدولارات، فتعيق المعلمين والباحثين والمبدعين الصغار، خاصة خارج الشمال العالمي.

الاستدامة المالية مهمة، لكن حواجز الدفع غير المعقولة تقوض المنفعة العامة. ويدعو تقرير «نماذج الترخيص المفتوح في قطاع التراث الثقافي»، الممول من المشاع الإبداعي، إلى نماذج دخل تنسجم مع روح الانفتاح.

أثر العوائق في الإنصاف:

حين لا تتوفر إتاحة عادلة، تبقى عناصر مهمة محجوبة، ويتهددها النسيان وفقدان المعنى والسياق وانقطاع انتقالها للأجيال. وتفقد جماعات الفنانين والمعلمين والطلاب والباحثين والجمهور فرص الفهم والتعلم والإبداع.

كما يقوض ذلك رسالة المؤسسة العامة في الإتاحة الشاملة رقميًا، ويفتح الباب لتآكل التنوع الثقافي واتساع الفجوة الرقمية وضعف الحوار وفقدان السرديات التي تصل الماضي بالمستقبل.

الحواجز حقيقية لكنها قابلة للتجاوز. وترى الكاتبتان فرصة لإطلاق القيمة الكاملة للتراث ووضعه في صميم قضايا الحاضر. ويعرض المقال التالي فوائد الإتاحة في حقوق الإنسان والتعليم والإبداع والاكتشاف، وأهمية التوافق العالمي.

ما المنتظر:

من المقرر أن ينشر (TAROCH) بيانه في أكتوبر 2025، بقيم وتحديات وأولويات لسد فجوة الوصول. ويحدد مبادئ وخطوات لتقليل الحواجز وتنمية الإبداع ومستقبل مستدام، دعمًا لعمل اليونسكو في الحقوق الثقافية والتحول الرقمي والمعرفة للتنمية والتدفق الحر للأفكار.

وبعد الإطلاق يُتاح البيان للمؤسسات والمنظمات للتوقيع والترويج، تمهيدًا لإطار دولي مستقبلي.